فضل المنعم في شرح صحيح مسلم

تأليف

القاضي شمس الدين الهروي

أبي عبد الله محمد بن عطاء الله بن محمد الهروي الحنفي ثم الشافعي

المولود بهراة سنة ٧٦٧هـ والمتوفى بالقدس سنة ٨٢٩هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة

مختصة من المحققين

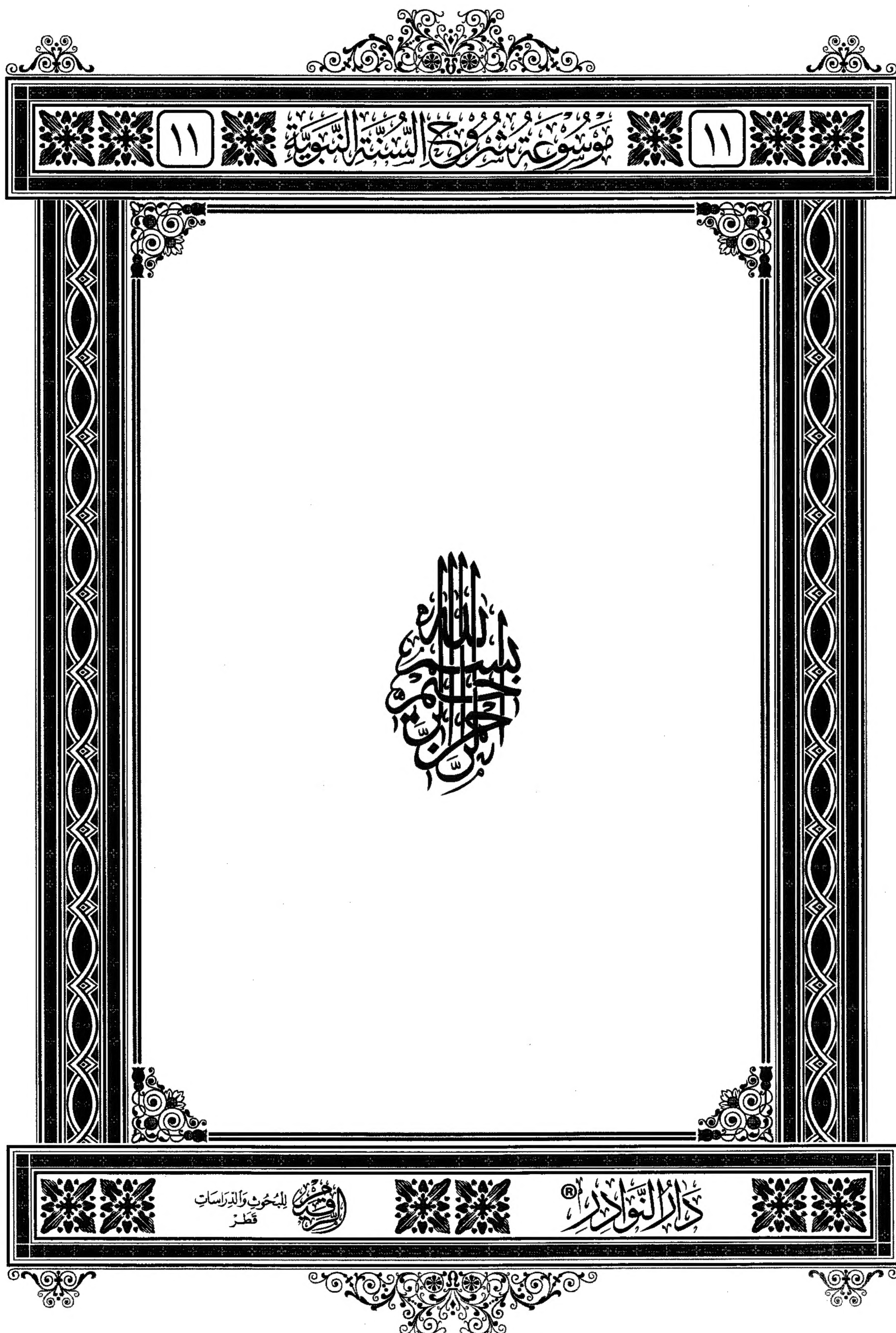
بإشراف

أ. نور الدين طالب

المجلد الأول

دار النوادر ®

أروقة للبحوث والدراسات قطر


١١ موسوعة شروح السنة النبوية ١١
بسم الله الرحمن الرحيم
دار النوادر®
للبحوث والدراسات
قطر

فضل المنعم
في شرح
صحيح مسلم

(١)

دار النوادر ®
أروقة للبحوث والدراسات قطر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ردمك: ٧ - ٤٣ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ : ISBN


9789933459437



للبحوث والدراسات
قطر - الدوحة
فاكس: ٠٠٩٧٤٤٤٤٤١٨٧٠
Email: arraqeem@gmail.com

دار النوادر®
سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النوادر م.ف - سورية * شركة دار النوادر اللبنانية ش.م.م - لبنان * شركة دار النوادر الكويتية ذ.م.م - الكويت
سورية - دمشق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)
لبنان - بيروت - ص. ب: ١٤/٥١٨٠ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)
الكويت - الصالحية - برج السحاب - ص. ب: ٤٣١٦ حولي - الرمز البريدي: ٣٢٠٤٦
هاتف: ٢٢٢٧٣٧٢٥ - فاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦٥)
www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أسسها سنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م نور الدين طالب المدير العام والرئيس التنفيذي









مَوسُوعَةُ شُرُوحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

المُشْرِفُ العَام

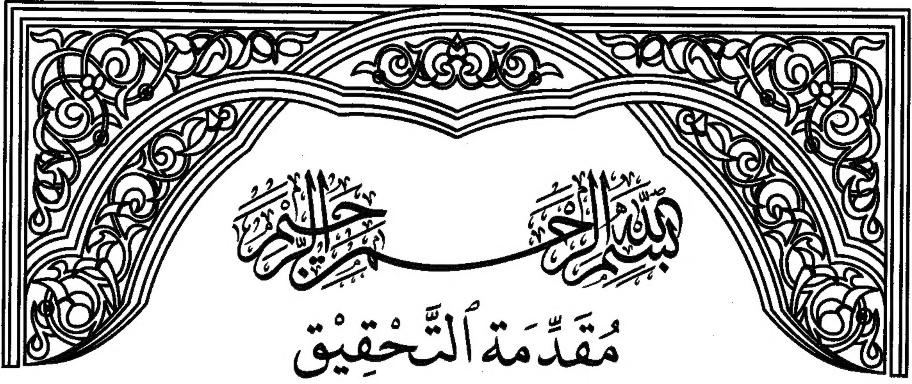
نُورُ الدِّينِ طَالِب

اللَّجْنَةُ العِلْمِيَّةُ الَّتِي شَارَكَتْ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ

محمد خلُّوف العبدالله

عبدالرحمن محمد الكِشْك

علاء الدين بدران



الحمد لله مُنزل الشرائع والأحكام، وجاعلِ سنةَ نبيِّه ﷺ مبينةً للحلال والحرام، والهادي من اتَّبع رضوانَه سُبلَ السَّلام.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، شهادةَ تحقيقٍ على الدوام، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أرسله رحمةً للأنام، وعلى آله وصحبه الكرام.

أمّا بعد:

فإنَّ الأمة مجمعةٌ على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها صحيحا الإمامينِ البخاريِّ ومسلمٍ مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها؛ إذْ سَبَرَ هذان الإمامان من هذا الأمرِ ما لم يَسْبُر غيرُهما، واستبكراه فجلَّيا للناس ما عرفاه، وألغيا ما استنكراه، وليس لغيرهما ما لهما من السَّبْق في ذلك، سبق إليه البخاريُّ، وصلَّى مسلمٌ، ومَنْ قال لك: إن مثلِّثاً تلاهما فلا تصدِّقْه(١).

قال أبو عبد الله بنُ البيِّع: أهل الحجاز والعراق والشام يشهدون

(١) انظر: «جامع الصحيحين» لأبي نعيم الحداد (١ / ٨).

لأهل خراسان بالتقدُّم في معرفة الحديث، لسبق الإمامين البخاريِّ ومسلمٍ إليه، وتفرُّدِهما بهذا النوع[1].

وإنَّ صحيح الإمام أبي الحسين مسلمٍ أمتنُهما روايةً وتقريراً، وأحسنُهما ترتيباً وتحريراً، وأكثرُهما تفريقاً وتحقيقاً، وأقلُّهما تقطيعاً وتعليقاً، في كلِّ سِفْر منه عِقْدٌ من الدُّرِّ، وفي كلِّ سطر منه روضٌ من المُنَى[2].

فقد حكى القاضي عياض الإجماعَ على إمامته وتقديمه، وصحةِ حديثه وتميُّزِه، وثقته وقَبول كتابه[3].

وكان أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ يقدِّمانه في الحديث على مشايخ عصرهما.

وقال أبو علي النَّيسابوري: ما تحت أديمِ السَّماء أصحُّ من كتاب مسلم.

وقال أبو مروان الطُّبْني: كان من شيوخي من يفضِّل كتابَ مسلم على كتاب البخاري.

وقال مَسْلمة بن قاسم في «تاريخه»: مسلم جليل القدر، ثقة،

---

(١) انظر: «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٣٢).

(٢) انظر: «فضل المنعم شـــرح صحيح مسلم» للمؤلف (١/ ٥).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/٧٩).

من أئمة المحدثين، وذكر كتابَه الصحيح فقال: لم يصنعْ أحدٌ مثلَه.

وقال مسلم: لو أنَّ أهلَ الحديث يكتبون الحديث مئتي سنة، فمدارهم على هذا المُسْند، ولقد عرضت كتابي هذا على أبي زرعةَ الرازيِّ، فكلُّ ما أشار إلى أن له علة تركْتُه، وما قال هو صحيح ليس له علة أخرجْتُه(١).

قال أبو العباس القُرطبيُّ: هذا مع أنَّ الكتاب أحسنُ الأحاديث مساقاً، وأكمل سياقاً، وأقلُّ تكراراً، وأتقنُ اعتباراً، وأيسرُ للحفظ، وأسرع للضبط، مع أنه ذكر صَدْراً من علم الحديث، وميَّز طبقاتِ المحدثين في القديم والحديث.

ولمَّا كان هذا الكتاب بهذه الصفة، ومصنِّفه بهذه الحالة، ينبغي أن يُخصَّ بفضلِ عنايةٍ من تصحيحٍ وضبطٍ ورواية، وحفظٍ وتفقُّهٍ ودراية(٢).

ومِنْ هنا اعتنى الأئمة المتقنون بهذا الكتاب العظيم، وبَرَزَ لنا من الشروح الحافلةِ شرحُ الإمام أبي عبد الله المازَرِيِّ في كتابه «المُعْلم».

ثم شرحُ تلميذِه القاضي أبي الفضل عياضٍ الذي أتمَّ شرح شيخه في «إكمال المُعْلم».

وشرحُ الإمام أبي العباس القرطبيِّ الذي وسمه بـ «المُفْهم في

---

(١) انظر «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ٨٢)، و«تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

(٢) انظر: «تلخيص صحيح مسلم» للقرطبي (١/ ١٠١ ـ ١٠٢).

شرح تلخيص مسلم».

ثم شرحُ الإمام النوويُّ الذي سار في الآفاق، وحاز قصب السَّبْق بالاستحقاق.

إلى غيرِ ذلك من الشُّروح والتعاليق، وقد امتاز كثيرٌ منها بالفوائد والعوائد التي لا توجد في الشروح الأخرى، وقلَّ شرحٌ منها يخلو عن فائدة عزيزة، أو تنبيهٍ مهم، أو استنباط مَليح، أو إرشاد بليغ.

ومِنْ هنا عُنينا بشروح هذا السِّفر الجليل عنايةً خاصةً في مشروعنا **«موسوعة شروح السنة النبوية»** التي نسألُ اللهَ تعالى أن يكتبَ لها القَبول والتَّمام، وأن يوفقنا لإصدارها كما أرادها مؤلِّفوها أن تخرجَ لأهل الإسلام، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وقد تناولنا في تحقيقنا جملةً من الشُّروح النفسية التي لم ترَ النورَ بعد، وألفينا فيها علوماً جَمَّة لا يستغني عنها مَنْ تشرَّب لِبانَ السنةِ النبوية، وحَرَصَ على أخذها روايةً ودرايةً.

وكان من بين تلك الشروحِ شرحُ الإمام شمسِ الدِّين الهرويِّ الذي نقوم بإصداره لأول مرة.

وقد اشتمل على شَرح ما يقاربُ التسعَ مئةِ حديثٍ من أحاديث صحيح مسلم، شملت مقدمةَ الصحيح وكتابَ الإيمانِ والطهارةِ والوضوءِ.

وقد شرحه شرحاً جامعاً لفوائد المتقدمين، حاوياً على فرائد

المتأخِّرين، مشتملاً على ما في شروح الأئمة الأعلام: القاضي عياض والقُرطبي والنَّووي.

مُنْطوياً على تحقيقات خَلَت عنها الكتبُ بأرشق الإشارة.

كاشفاً حالَ جميعِ رجال الإسناد، وما قيل في كلٍّ واحد منهم من المَذَمَّة والإحماد.

مبيِّناً طرقَ كلِّ حديث من أحاديث الكتب المخرَّجة في الكتب الخمسة الباقية من الستة، ومواقع التعريج، وما تفرَّد به المصنفُ مِنْ بينهم بالتخريج.

مُضيفاً إلى ذلك كلَّ ما في الكتب الخمسة من الأحاديث التي ليست من الكتاب، مبيِّناً ما فيها من الكلام و الأبواب، ليكون الكتابُ شرحاً للكتب الستة التي عليها مدارُ الإسلام، راوياً كلَّ زيادة واقعةٍ في مسند الإمام أحمد والمعاجم الثلاث للطبرانيِّ ومسند البَزَّار وأبي يعلى الذي يتعلق به من الأحكام، أو يكون مظِنةً لورود شيءٍ من الكلام، وتاركاً كلَّ زيادة ليس لها مدخل أو تعلُّق بالحديث بجملته.

كما نبَّه على ترتيب الأحاديث والروايات من الأصل والمتابعة والشاهد، وفوائد اختيارِ المصنف الألفاظ.

وأورد فيه كلَّ كلام يليق بالكشف والتبيان، وأفرغَ فيه المباحث في قوالب المعاني والبيان.

هذا وقد تم ـ بفضل الله وتوفيقه ـ تحقيقُ هذا الكتاب على

النســـخة الخطية المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا، والتي انتسخها تلميذُ المصنفِ عبدُ الله بنُ محمود بن حسين المكراني سنة (٨٤٦هـ).

وتمَّ التقديم للكتاب بترجمة الإمام شمس الدين الهرويِّ، ثم تلاه تعريفٌ بمنهج المؤلف في هذا الشرح.

وتم تذييلُ الكتاب بفهرس أطراف الأحاديث النبوية الشريفة التي شرحها المؤلف، ثم فهرس لعناوين الكتب والأبواب.

اللهمَّ اجعلنا ممن يستنهجُ كتابَك وسنةَ نبيِّك محمدٍ ﷺ، واجعل نيَّتنا خالصةً لوجهك الكريم في نشر السنةِ المُطهرة، يدومُ الأجرُ فيها بعد الممات، ونبلغ بها منزلة مرضيةً عندك، إنك وليُّ ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

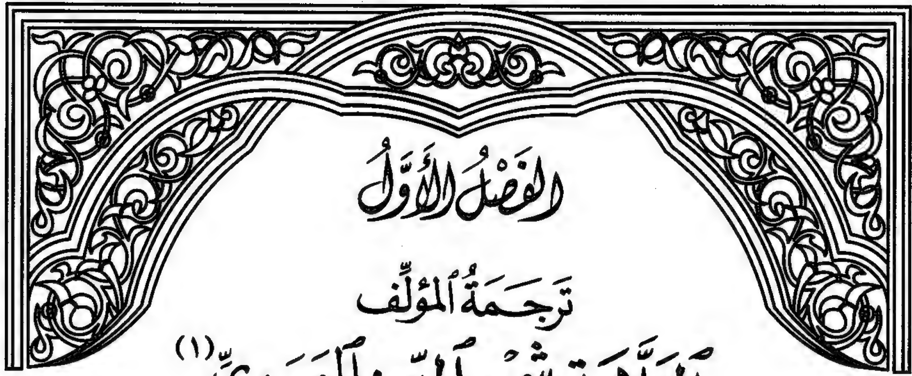
وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

حَرَّرَهُ

نُورُ الدِّين طَالِب

٥/ رمضان المعظم/ ١٤٣٢هـ





الفصل الأول

ترجمة المؤلف العلامة شمس الدين الهروي(1)

هو محمدُ بن عطاء الله بن محمد، واختلف فيمن بعده، فقيل: أحمد بن محمود بن الإمام فخر الدين محمد بن عمر، وقيل: محمود ابن أحمد بن فضل الله بن محمد الشمس أبو عبد الله بن أبي الجود وأبي البركات الرازي الأصل الهروي. هكذا كان يزعمُ أنه من بني الفخر الرازي، قال شيخُنا ـ أي الحافظ ابن حجر ـ: ولم نقف على صحة ذلك، ولا بَلَغنا من كلام أحدٍ من المؤرخين أنه كان للإمـــام

---

(1) نقلاً عن «الضوء اللامع» للسخاوي (٨/ ١٥١ ـ ١٥٥) باختصار، وانظر ترجمته في: «درر العقود الفريدة» (٣/ ٤٦٠)، و«السلوك» كلاهما للمقريزي (٧/ ١٤٤)، و«المجمع المؤسس» (٣/ ١٢٤) و«إنباء الغمر» (٨/ ١١٣)، و«ذيل الدرر الكامنة» (ص: ٣٠٦)، و«رفع الإصر» أربعتها للحافظ ابن حجر (ص: ٣٩٢)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٤/ ٣٠٧)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ١٣٤)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٥)، و«الأنس الجليل» للعليمي (٢/ ١١١)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ١٨٩)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٢٠٦)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٢/ ١٨٥)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٦٩)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٣/ ٤٨٩).

ولدٌ ذَكَر، فالله أعلم.

ولد بِهَرَاة سنةَ سبعٍ وستين وسبع مئة، واشتغل في بلاده حنفياً، ثم تحوَّل شافعياً، وأخذ عن التَّفتازاني وغيرِه، واتصل بتمرْلَنْك على هيئة المباشِرين، ثم حصل له منه جَفاء، فتحوَّل لبلاد الروم مملكةِ ابنِ عثمان، فقام عليه ابن الفنري حتى انفصل عنها بعدَ يسير.

وقَدِمَ القدس سنةَ أربع عشرة، فحجَّ وعاد إليه في التي بعدها، فاتفق قدومُ نوروز صاحبُ مملكةِ الشام القدسَ فيها، وقد اشتهر أمرُه بها، وأشاع أتباعُه أنه يحفظ الصحيحين، وأنه إمامُ الناسِ في المذهب الشافعيِّ والحنفي، وفي غيره من العلوم على جاري عادةِ العَجَم في التَّفخيم والتهويل، بحيث كان حاملاً لنوروز على الاجتماع به، فراجَ عليه سيما لمَّا حدثه عن ملوك الشرق، فولاه تدريسَ الصلاحيَّة به بعد الشهاب ابن الهائم، فباشرها، ولم يلبث أنْ دخل المؤيدُ القدسَ بعد قتله نوروز، فراج أمرُه عليه أيضاً وعظُم في عينيه، فأقرَّه على الصلاحيَّة، ولما رجع لمصر هاداه الهرويُّ وكاتبه، وسأله في القدوم عليه، فأذِن له، فقدم القاهرة في صفر سنة ثماني عشرة بعد أن خرج الطُّنبغا العثماني لتلقِّيه، وصَعِدَ به إلى القلعة، وبالغ السلطانُ في إكرامه وأجلسه عن يمينه، ثم أنزله بدارٍ أُعِدَّت له.

وحدَّث في بيت المقدس بصحيح مسلم عن نور الدين أبي زكريا يحيى بن حسن بن أحمد النَّيسابوري قراءةً وسماعاً، عن شمس الدين أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن الإسحاقاباذي النَّيسابوري

سماعاً، ثنا أبو الفتح منصور الفُراوي بسنده، وقال: إنه في غاية العلو، فإن بيننا وبين مسلم سبعة، وكلهم نيسابوريون.

ثم وليَ نَظَرَ القدسِ والخليلِ مع تدريس الصلاحيَّة، وتوجَّه لمباشرة ذلك، ثم قدم في سَلْخ ربيع الأول سنةَ إحدى وعشرين، واجتمع بالسُّلطان، فأكرمه وأجرى عليه راتبَه، وأتته الهدايا من الأمراء ونحوِهم؛ ولم يلبث أنْ غَضِبَ السلطانُ على الجلال البُلْقيني، فاستقرَّ بالهرويِّ في يوم الثلاثاء تاسع عشري جمادى الأول منها عِوَضَه، ونزل معه جَقْمق الدَّوَادار وقَطْلُوبغا التَّنمي رأسُ نوبة في آخرين من الأمراء وغيرهم من القضاة والأعيان حتى حكم بالصالحية على العادة، وتوجَّه لداره، فسار سيرةً غيرَ مرضية، وظهرت منه في القضاء أمورٌ كثيرة.

قال ابن قاضي شُهبة: وتعصَّب عليه جماعة البُلْقيني، فصُرِفَ قبل استكمال سنةٍ في ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين مع إهانته وجمعٍ من الخاصة بحيث لزِمَ بيتَه لا يجتمع بأحد إلى أنْ رُسِمَ له بالعَود إلى القدس على تدريس الصلاحية، فسافر في عاشر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين، ثم قدِمَ القاهرة بعد موت المؤيد، ولم تَطُلْ إقامتُه، ورجع إلى القدس، ثم سعى حتى قدِم القاهرة أيضاً في صفر سنةَ سبع وعشرين فولي في تاسع ربيع الآخر منها كتابةَ السرِّ عوضاً عن الجمال يوسف الكَركي، ولم يلبث أن انفصلَ في حادي عشر جمادى الآخر عنها، وأُعيد بعد أشهر لقضاء الشافعية، ثم صُرِفَ في ثالث رجب سنة ثمان وعشرين، ورجع إلى بيت المقدس، فاستمر به على تدريس الصلاحية،

وحَجَّ فيها، ثم عاد إلى بيت المقدس حتى توفي فيها في يوم الإثنين تاسع عشر ذي الحجة، سنة تسع وعشرين، وقد جاز الستين بقليل.

وقد ذكره شيخُنا في «معجمه» فقال: قد سمعت من فوائده كثيراً، لكنه كان كثير المُجازفة جداً، اتفق كلُّ مَنْ عرفه أنهم لم يَروا أسرعَ ارتجالاً منه للحكايات المختلفة، ووصفَه في «فتح الباري» بالعالم.

وقال ابن قاضي شُهبة: كان إماماً عالماً، غَوَّاصاً على المعاني، يحفظ متوناً كثيرة، ويسْرُد جملةً من تواريخ العجم، مع الوَضَاءة والمَهَابة وحُسْنِ الشَّكَالة والفَخَامة ولينِ الجانب، على ما فيه من طَبع الأعاجم، ولقد سمعت الشهابَ بن حِجِّي يُثني عليه ويتعجَّب مِنْ سرده لتواريخ العجم.

وقال الجمال الطيماني: إنه يُحِلُّ الكتبَ المُشكلة، ويتخلص فيها، وصنف «شرح مسلم» وغيره، وبنى بالقدس مدرسةً ولم تتم.

وقال العيني: كان عالماً فاضلاً متفنِّناً، له تصانيف كـ«شرح مشارق الأنوار»، و«شرح صحيح مسلم»؛ يعني: المسمى: «فضل المنعم»، وشَرَحَ «الجامع الكبير» من أوئله ولم يُكْمِلْه، وكان قد أدرك الكبار مثلَ التفتازاني والسيد، وصارت له حُرمة وافرة ببلاد سَمَرْقند وهَرَاة وغيرهما حتى كان اللَّنْك يعظِّمه ويحترمه ويميزه على غيره؛ بحيث يدخل عنده في حريمه ويستشيرُه، وربما كان يرسله في مهمَّاته، ولذا قيل: إنه وزيرُه، وليس كذلك، وقدم زمنَ الناصرِ فرج، وتوطَّن المقدس وكان صاحبَ حُرمة وسَطْوة في وظائفه، غير أنه لم يكن مشكوراً من غير عِلَّة ظاهرة فيه.

وقال المَقْريزي: إنه ولي القضاء وكتابةَ السرِّ فلم ينجب، وكان يُقْرئ في المذهبين، ويَعْرِف العربية وعلمَي المعاني والبيان، ويُذاكر الأدب والتاريخ، ويستحضر كثيراً من الأحاديث، والناس فيه بين غالٍ ومقصِّر، وأرجو أن يكون الصوابُ ما ذكرتُه.

وقال غيره: كان شيخاً ضخماً طويلاً، أبيضَ اللحية، مليحَ الشَّكْل، إلا أن في لسانه مسكة، إماماً بارعاً في فنونٍ من العلوم، له تصانيف تدل على غزير علمه، واتساع نظره وتبحُّره في العلوم، مُنصفاً للحنفية إلى الغاية، صادعاً بالحق، تاركاً للتعصُّب، وكان يركب بعد ولايته البَغْلة بهيئة الأعاجم بفرجة وعَذْبة مرخية على يساره، فأقام مدة ثم لبس زِيَّ قضاة مصر، ثم ذَكَرَ أنَّ غالبَ الفقهاء تعصَّبوا عليه، وبالغوا في التشنيع، ورمَوْه بعظائم، الظنُّ براءتُه عن أكثرها، وادُّعي عليه بمالِ بعض الأوقاف، وتوجَّهوا به ماشياً ومنعوه من الركوب، إلى غير ذلك مما بسط في الحوادث، وكان معدوداً من أعيان الأئمة العلماء، لكنه لم يُرزق السعادة في مناصبه لأنه كان ظنيناً بنفسه، مُعْجَباً بها إلى الغاية، فعجزه الله.

قلت: وقد قرئ عليه شرحه لمسلم، وكذا صنف شرحاً على «المصابيح»، وثنا عنه غيرُ واحد منهم الأُبِّي، وسمع منه ابنُ موسى وغيره، وحكى لنا الزين البوتيجي من مباسطاته، وهو في «عقود المقريزي» مبسوطاً، رحمه الله وإيانا.



الفَصْلُ الثَّاني

دِرَاسَةُ الكِتَاب

*** أولاً ـ تحقيق اسم الكتاب وصحة نسبته لمؤلفه:**

ذكر المؤلفُ ـ رحمه الله ـ في مقدمة شرحِه هذا اسمَ كتابهِ فقال: وسميتُه: «فضل المنعم في شرح صحيح مسلم».

وكذا جاء في خاتمة الجزءِ الأوَّل من النسخة الخطيَّة لمكتبة فيض الله بتركيا وهي المعتمدة في التحقيق.

وكذا سمَّاه السخاويُّ وغيرُه من المترجِمين له بـ «فضل المنعم».

وقد جاء على طُرَّة الجزء الأول والثاني من النسخة الخطية المشار إليها اسم الكتاب: «شرح صحيح مسلم»، وفيه نسبتُه للإمام شمس الدين الهروي رحمه الله تعالى.

وقد ذكره له أكثرُ المترجمين، وذكر السخاويُّ أنه قد قُرِئ على المصنف شرحُه على مسلم.

*** ثانياً ـ منهج المؤلف في كتابه:**

عَرَضَ المؤلفُ ـ رحمه الله ـ في ديباجة مؤلَّفه هذا إلى المنهج

الذي نَشَدَه في شرح أحاديث هذا الكتاب، وبيَّن فيها السببَ الذي حَدَاه إلى التأليف، فذكَر رحمه الله: أنَّ الشروحَ الثلاثة المنسوبةَ إلى الأئمَّة العِظام والفحولِ الكرام القاضي أبي الفضل عياض، وأبي العباس القرطبي، وأبي زكريا النوويِّ قد سارت في الآفاق، وإنهم بَذَلوا جهدَهم، وأفرغوا وسعَهم في الإيضاح والتبيين، وأودعَ كلُّ واحد منهم في شرحه خُلاصةَ الأنظار ونتائجَ الأفكار.

لكن تلك الشروح قد خلت عن جملة من المهمات منها:

١ ـ عدم تبيين حالِ رجالِ الأسانيد في أكثر المواضع.

٢ ـ عدم التعرض لطرق ورود الحديث.

٣ ـ عدم ذكر وجه الترتيب والترجيح والتفضيل.

٤ ـ بُعدهم عن تناول دقائق المعـــاني والبيان الحاصلة في الأحاديث بالجملة والتفصيل.

ثم لما كان مِنْ فضل الله تعالى على المؤلف أن وفَّقه لحفظ هذا الكتاب، وإجالة النظر في الكتب المصنفة في هذا الباب، أراد أن يشرحه شرحاً جامعاً لفوائد المتقدمين، حاوياً على فرائد المتأخرين.

ـ مشتملاً على ما في الشروح الثلاثة المذكورة بألطف العبارة.

ـ منطوياً على تحقيقاتٍ خَلَت عنها الكتبُ بأرشق الإشارة.

ـ وكاشفاً حالَ جميعِ رجال الإسناد، وما قيل في كلٍّ واحد منهم من المذَمَّة والإحماد.

ـ ومبيناً طرقَ كلِّ حديث من أحاديث الكتاب المخرجة في الكتب الخمسة الباقية من الستة، ومواقع التعريج، وما تفرَّد به المصنفُ من بينهم بالتخريج.

ـ ومضيفاً إلى ذلك كلَّ ما في الكتب الخمسة من الأحاديث التي ليست من الكتاب، ومبيناً ما فيها من الكلام والأبواب، وليكون هذا الكتابُ شرحاً للكتب الستة التي عليها مدارُ الإسلام، راوياً كلَّ زيادة واقعة في مسند الإمام أحمد والمعاجم الثلاث للطبراني ومسند البزار وأبي يعلى الذي يتعلق به من الأحكام، أو يكون مظِنَّة لورود شيء من الكلام.

ـ تاركاً كلَّ زيادة ليس لها مدخل في هذا الخطاب، أو الحديث بجملته غير مخرج في الكتاب خوفاً من التطويل.

ـ ومنبهاً على ترتيب الأحاديث والروايات من الأصل والمتابعة والشاهد.

ـ وذاكراً فوائد اختيار المصنف الألفاظ.

ـ وموردأً كلَّ كلام يليق بالكشف والتبيان، وأفرغ المباحث في قوالب المعاني والبيان.

هذا ما اشتمل عليه قصدُ الشارح ـ رحمه الله ـ في شرح هذا الكتاب، وقد كان ـ رحمه الله ـ عَقَدَ قبلَ الشروع في شرحه ثلاثةَ أبواب:

الباب الأول: في بيان المصنِّف والمصنَّف، حيث عرض لترجمة الإمام مسلم رحمه الله، وشيوخه، والآخذين عنه، وثناء العلماء عليه، ومصنفاته.

ثم بيَّن روايةَ الكتاب وانتشارها في الآفاق من طريق الفُراوي، عن الفارسي، عن الجُلُودي، عن إسحاق بن إبراهيم الفقيه، مترجِماً لكلٍّ واحدٍ منهم.

ثم عَرَضَ لحال المصنِّف، وثناء العلماء عليه، وطريقة تصنيف مؤلِّفه له، والموازنة بينه وبين صحيح البخاري، وحال أحاديثه، وعدد الأحاديث المخرجة فيه على التفصيل في الكتب والأبواب، ومَنْ صنف كتباً على صحيح مسلم من أصحاب المستخرجات والمسانيد.

وفي الباب الثاني: ذكر المؤلِّفُ ـ رحمه الله ـ قواعدَ أرباب أهل الفن واصطلاحاتهم في الحديث فيما يتعلَّق بحال الحديث والراوي والرواية.

أما الباب الثالث والأخير، فجعله لبيان المختلف والمؤتلف في الكتاب، حيث رتَّب الأسماء الأشد ارتياباً وأكثر وروداً على حروف المعجم على وجه الإيجاز.

ثم بعد ذلك شرع في شرح مقدمة الإمام مسلم في «صحيحه»، فتناولها بالشرح جملةً جملة، مُورداً أكثرَ كلامَي الإمامين عياضٍ والنَّوويِّ ـ رحمهما الله ـ في شرحَيهما.

ثم أتى على شرح أحاديث الصحيح على الترتيب، فكان يبتدأ الأحاديث بعَقْد ترجمةٍ لها مناسبةٍ، ثم يسوق الأحاديثَ المخرَّجة في ذلك الباب، فيذكر مَنْ أخرج الحديثَ مِنْ أصحاب الكتب الستة مع ذكر الكتب والأبواب التي أخرجوهـــا في الغالب، كقوله مثلاً: وقد

أخرجه البخاريُّ في (الإيمان) وغيره، وأبو داود وابن ماجه في (السنة)، والترمذي في (الإيمان) و(العلم).

ثم يذكر مَنْ أخرجه عن غير الصحابي المخرَّج عندهم.

وهو يذكر في الغالب قولَ الترمذيِّ عَقِبَ الحديث المخرَّجِ بقوله ـ أي الترمذي ـ: وفي الباب عن فلان وفلان... إلخ، فيسوقُ أحاديثَ ما نقله عن الترمذي من الكتب الأخرى، وما وقع في أسانيدها مِنْ مقال إنْ وُجِد.

* ثم يتلو ذلك ذكرُ رجالِ إسناد حديث مسلم الذي ساقه واحداً تلو الآخر، فيذكر اسمَه، ونسبه، وضبطَ اسمِه إن احتيج إليه، وشيوخَه، والآخذين عنه، وتوثيقَه، ومَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة، ومَنْقبة له إن وجدت، وسنة وفاته، وبيان المؤتلف والمختلف إن وجد.

وقد شرط المؤلِّف أنْ يذكر حالَ جميع الأسماء الواردة في الكتاب من غير تكرار، وذكر حال كلِّ شخص حيث يقع أولاً[1].

كما شرط ذكرَ كلامِ كلِّ أحد في شأن كلِّ واحد من الرواة[2].

ويفرِّق ـ كما أسلفنا ـ بين ما يُوهم مِنْ أسماء الرواة، كقوله في ترجمة عبد الكريم بن أبي المُخَارق: وربما يشتبه بأبي سعيد عبد الكريم بن مالك الجزري لاتفاقهما في الاسم وبعض الشيوخ والرواة،

---

(١) انظر: (١/ ١٨٩) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: (١/ ١٨١) من هذا الكتاب.

وهو ثقة بالاتفاق، وأخرجَ له الستةُ، وينبغي أن يكون ذلك على ذُكْرٍ منك لئلا يصيرَ محلَّ ريبة[١].

* كما تعرض لما قيل من الطَّعن في بعض أسانيد الإمام مسلم وخصوصاً ما اعترض به الدَّارقطني كقوله في إسناد حديث أبي هريرة ﷺ: «إذا جلس أحدُكم على حاجته، فلا يستقبلِ القِبْلَةَ ولا يَسْتَدْبِرْها»، حيث رواه مسلم من طريق رَوح، عن سُهيل، عن القَعْقاع. فذكر المؤلِّف ما اعترض به الدَّارقطنيُّ وغيرُه بأنَّ الحديثَ غيرُ محفوظ عن سُهيل، وإنما هو حديث ابن عَجْلان، عن القعقاع، حدَّثَ عنه رَوح.

فقال المؤلف: وهذا لا يَرِدُ على مسلم رحمه الله، لجواز أن يرويَه سهيلٌ أيضاً عن القعقاع، كما رواه ابن عَجْلان، فإن سُهيلاً يروي عن القعقاع أحاديثَ كثيرةً، فلا بُعد في روايته لهذا الحديث أيضاً، وعمر بن عبد الوهاب قد سمع من يزيد بن زُريع طريقَ سُهيل، كما سمع أميةُ بن بِسْطام منه طريق ابن عَجْلان، غايةُ الأمر: أنَّ روايةَ ابن عَجْلان لهذا الحديث أشهرُ من رواية سهيل، وذلك لا يلزم القَدْح على ما لا يخفى[٢].

---

(١) انظر: (١/ ٣٣١).

(٢) انظر: (٥/ ٢٠٢). وانظر أمثلة أخرى في (١/ ١٥٣)، (٣/ ٤٨٩)، (٦/ ٢٢٠).

* ثم بعد ذلك يشرُع في بيان الألفاظ الواقعة في الحديث، ويشير إلى اختلاف الألفاظ إنْ وجدت في نُسخ صحيح مسلم، والتوفيق بينها أو الترجيح، وما وقع من الاختلاف مع الروايات الأخرى سواء الواقعة في الصحيح أو خارجَه، وكذا الجمع بينها[1].

* وقد يتكلم المؤلفُ ـ رحمه الله ـ أحياناً على بعض وجوه الإعراب وتوجيهِها، وما اشتملت عليه التراكيبُ من المعاني والبيان، ويسوق خلالَها مسائلَ فقهيةً مقارنة، وعَقَديَّة، وأصوليَّة.

* ولعل مِنْ مزايا هذا الشَّرح وما انفرد به عن باقي الشروح: إيضاحُه ترتيبَ الإمامِ مسلم ـ رحمه الله ـ للكتب والأحاديث، وبيانُ فقهِ الإمام مسلم الحديثيِّ في ذلك الترتيب، وإظهارُ مناسبةِ الأحاديث وتسلسُلها المنهجي الذي يدلُّ على عبقرية الإمام مسلم، وتيقُّظ الشارح لتلك المَزِيَّة التي فاتت شرَّاحَ الكتاب.

وفي ذلك أمثلة كثيرة في هذا الشرح، منه قولُه في صدر (كتاب الإيمان) وسياق ما قام به الإمام مالك والبخاري وأبو داود وبقية الستة من ترتيب كتبهم وما بدأ به كلٌّ واحد منهم، قال المؤلف: ومسلم ـ رحمه الله ـ لمَّا رأى أنَّ المقصود الكلي من بعثة النبي ﷺ بيان الشرائع، وأساسُ الكلِّ هو الإيمان، وأن معرفةَ الرسولِ ﷺ من جملة ما يؤمن به، وأن بيان اتباع السنة والنهي عن الكذب عليه جارٍ مجرى المقدمة للشرع، أورد ذلك في مقدمة كتابه، وبدأ عند الشروع في

---

(١) انظر مثلاً: (٣/ ٤١٣)، (٣/ ٤٧٧).

المقصود بالإيمان، وجعل بدء الوحي من جملة أبوابه، فترتيبُه أحسن من تدبير الكل، فتدبَّر[1].

وكقول المؤلف في بيان ترتيب الإمام مسلم لأحاديث كتاب الطهارة:

اعلم أنَّ مسلماً ـ رحمه الله ـ قد رتب أحاديث كتاب الطهارة ترتيباً عجيباً؛ حيث ذكر فضائلَ الوضوء، وواجباتِه، وسننَه، وآدابَه، ثم أورد الأحاديث الواردة في الاستطابة وآدابها، ولم يعكس؛ لما عَلِمْتَ أن التقديم ببيان المقصود أولى، ولمَّا ذكر بعض الأحاديث الدالة على آداب الاستطابة، وهي البعض الآخر، مثل البول قائماً، وكان ذكـرُ المسـحِ على الخفين مذكوراً في بعض هذه الأحاديث المشتملة على هذه الآداب، أوردَ ذلك معاً، وذكر الأحاديث الدالة على كيفية المسح وزمانه، ووجوب الاحتراز عنه، وبعض الناس[2] لمَّا لم يتفطَّن لحُسن ترتيبه؛ أفسـد نَظْمَه، وخَبَّط فيـه، والوجـهُ ما قلنا[3].

* **أما بيان مناسبة إيراد الأحاديث،** فكثيرة أيضاً، من ذلك قوله في كتاب الإيمان: لما أورد الأحاديث الدالة على رؤية المؤمنين ربَّهم

(١) انظر: (٢/ ١٣ ـ ١٤) من هذا الشرح.

(٢) لعله يعني: الإمام القرطبي في «تلخيص صحيح مسلم».

(٣) انظر: (٥/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨). وانظر أمثلة أخرى في: (٢/ ٣٥١، ٣٦٦، ٤٦٢)، و(٣/ ٨٧، ٤٧٨)، و(٦/ ٢٥٥).

في الآخرة، وكان بعضُ الأحاديث المشتملة على بعض الرؤية مشتملةً على ذكر الشفاعة أيضاً، أورد الأحاديثَ الدالةَ على ذكر الشفاعة بدون ذكر الرؤية بعدها، لأجل تلك الشـــفاعة، ولأجل الإيماء إلى نَفْعِ الإيمان[1].

وكقوله في بيان مناسبة ما خَتَمَ به الإمامُ مسلمٌ كتابَ الإيمان:

واعلم أن مسلماً ـ رحمه الله ـ لمَّا ذكرَ شفاعةَ رسولِ الله ﷺ لعُصاة أمته، وقَبولَ الله شفاعتَه فيهم، وأنه اعتبر شأنَ هذا الأمر في الدنيا، وأخبر به قومه، وحرَّضهم على تحصيل ما يستحقُّون شفاعتَه = ختمَ الكتابَ ببيان مَكْرُمة الله تعالى لهذه الأمة ببركة رسول الله ﷺ، وأنه يُدخل طوائفَ منهم الجنة بغير حساب، وأنَّ وجوههم مثلُ القمرِ والكوكب الدُّرِّي في الإضاءة، على حسب تفاوت أعمالهم، وأنهم نصفُ أهل الجنة، وفيه بيان كثرةِ عددهم؛ لأنَّ جميع الفائزين من الأمم لما كانوا ـ مع كثرتهم ـ مثلهم في الجنة، يكون أكثرُ الأمم دخولاً الجنة[2].

* كما ظهر في هذا الشرحِ تحقيقُ المؤلف وتحريرُه لكثيرٍ من المسائل المنقولة، وأنه ليس جَمَّاعاً للمادة المَقُولة في الحديث المُسَاق، فترى المؤلفُ ينتقدُ كلامَ القاضي عياض وكذا القرطبيِّ والنوويِّ وغيرِهم بأسلوب علميٍّ رصينٍ متين دون تجريح، أو حتى في

(١) انظر: (٤/ ٣٧٤).

(٢) انظر: (٥/ ٥٧).

إصابةِ المؤلفِ نفسِه الصوابَ خلافاً للشرَّاح قبلَه.

ومن ذلك تطويلُ المؤلفِ ـ رحمه الله في مناقشة جمعٍ من أهل العلم في تغليطِ الإمامِ البخاريِّ في تفسير الحِلاب وظنِّ البخاريِّ أنه نوعٌ من الطِّيب، وقول المؤلف ـ رحمه الله ـ بعدها: وبالجملة فقد اتفقوا على أنَّ البخاري أراد به نوعاً من الطيب، وهو وهمٌ، والعجب منهم كيف حَمَلوا كلامه على الخطأ، وهو ليثُ غابِ الحديث، وفارس ميدان الخبر، ومثل هذا لا يلتبس على مَنْ له أدنى مُسْكة في هذا العلم، وكيف هاموا في كلِّ واد حتى وصلوا إلى التصحيف بالحِلاب، مع أن لكلامه مَحْملاً ظاهراً؟ وهو...، فذكر ما رآه مطوَّلاً، ثم قال: ومَنْ تدبر أبوابَ البخاري حقَّ التدبر، ظهر له أن المعنى ما ذكرناه، لا الذي ذهب إليه القوم، ونسبوه إلى الخطأ[1].

وكذا ردُّه على القرطبيِّ في حديث: «إذا أتى أحدُكم أهلَه، ثمَّ أرادَ أنْ يعودَ فليتوضَّأْ» في أنه ليس من قَبيل ما شُرِعَ له الوضوء، فإنَّه بأصل مشروعيته للقُرَب والعبادات من المَلاذِّ والشَّهوات، وهو من جنس المباحات، ولو كان ذلك مشروعاً لأجل الوطء. فردَّ عليه المؤلِّفُ بقوله: ليس على ما ينبغي؛ لأنه قياس في مقابلة النص... إلى آخر كلامه[2].

---

(١) انظر: (٦/ ٧٠ ـ ٧٣).

(٢) انظر: (٦/ ٢٤). وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ١٤١، ٢٥٣، ٣٢٩، ٤٣٢)، (٤/ ١٦٤).

هذا على وجه الإجمال ما ظهر من منهج المؤلف ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب النفيس، الذي تميَّز عن الشروح السابقة ـ كما أسلفنا ـ بتراجم الرُّواة، والروايات والزيادات الأخرى في بقية الكتب الستة، وبيان وجوه المعاني والإعراب، وبيان ترتيبِ الكتب والأحاديث ومناسباتها، إلى غير ذلك من الإشارات والاستنباطات المبثوثةِ بين دَفَّتي هذا الكتاب.

*** ثالثاً ـ مزايا الكتاب وقيمته العلمية:**

تَميَّز هذا الشرحُ بجملة من الأمور التي يحتفل بها قارئُه، ويَسْعد بها مطالعُه، ومن ذلك:

١ ـ تَميُّزُ الشارحِ ومَلَكتُه لجملة من فنون العلم الحديثية والفقهية واللغوية.

٢ ـ اشتمالُ الشرح على أغلب المادة العلمية التي انطوت عليها شروحُ الأئمة للصحيح، كالقاضي عياض والقرطبي والنَّووي.

٣ ـ ترجمةُ المؤلف لرجال جميع الأسانيد المرويَّة في «صحيح مسلم»، وتبيينُ حالهم.

٤ ـ ذكرُ الأحاديث المتعلقة بالحديث المتناوَل بالشرح في الصحيح من باقي الكتب الستة، مع ذكر الزِّيادات الواقعة في مسند الإمام أحمد ومعاجم الطبراني ومسند البزار وأبي يعلى.

٥ ـ إيضاحُ المؤلف ترتيبَ الإمامِ مسلم للكتب والأحاديث، وبيانُ فقهِ الإمام مسلم الحديثي في ذلك الترتيب، وإظهارُ مناسبةِ ورود الأحاديث وتسلسلِها المنهجي الذي يدل على عبقريَّة الإمام مسلم، وتيقظُ الشارح لتلك المزيَّة التي فاتت شُرَّاح الكتاب.

٦ ـ إظهارُ المؤلف لبعض مقاصدِ الإمام مسلم في اختياراته للألفاظ والروايات المُساقة في الصحيح وتقديمُها على غيرها.

٧ ـ تحقيقُ المؤلف وتحريرُه لكثيرٍ من المسائل المنقولة بأسلوب علميٍّ متين.

❋ رابعاً ـ المصادر الأساسية التي اعتمد عليها المؤلف:

١ ـ إكمال المُعْلم، للقاضي عياض.

٢ ـ المُفْهم شرح تلخيص صحيح مسلم، للقرطبي.

٣ ـ شرح صحيح مسلم، للنووي.

٤ ـ التحرير شرح مسلم، لأبي عبد الله التميمي الأصبهاني.

٥ ـ الصِّحاح، للجوهري.

٦ ـ أساس البلاغة، للزمخشري.

٧ ـ مَطالع الأنوار، لابن قرقول.

٨ ـ القاموس المحيط، للفيروزأبادي.

٩ ـ تهذيب الكمال، للمِزِّي.

١٠ ـ أُسْد الغابة، لابن الأثير.

١١ ـ الكشاف، للزمخشري.

١٢ ـ تقييد المهمل، لأبي علي الغساني.

١٣ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير.

١٤ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح.

١٥ ـ مجمع الزوائد، للهيثمي.

١٦ ـ المواقف، للإيجي.

*** خامساً ـ وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:**

تم الاعتماد في تحقيق هذا السفر الجليل على النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة فيض الله في تركيا والمؤلفة من جزأين:

الجزء الأول منها:

يقع في (٢٤٩) ورقة، وفي الورقة الواحدة وجهان، في كل وجه (٣١) سطراً، وفي السطراً (١٥) كلمة تقريباً.

يبدأ بقوله: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، ربِّ يسِّر وأعن، الحمد لله الذي رفع لواءَ الشَّرائع بالأحاديث المرفوعة إلى الأنبياء، وفتح أبوابَ معرفتها بالأسانيد المعروفة بالأتقياء...».

وينتهي بقوله: «والحمد لله أخيراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلَّم تسليماً كثيراً، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين.

تم الجزءُ الأول من «فضل المنعم في شرح مسلم» تأليف سيدنا الإمام العلامة، حجة الله على أهل زمانه، والداعي إليه في سره وإعلانه، شيخ الإسلام والمسلمين، والمنقطع إلى رب العالمين، الشيخ شمس الدين الهروي الرازي، أدام الله أيامه الزاهرة، ونفعنا به في الدنيا والآخرة، آمين.

وكان فراغ هذا التحرير يوم الإثنين خامس وعشرين شهر المبارك المحرم المحترم في تاريخ سنة (ست وأربعين وثمان مئة) على يد أضعفِ عبادِ الله، وأحوجِهم عبدِ الله بن محمود بن حسين الأيرندجاني، ثم المكراني في مدينة القاهرة المعروفة بمصر، اللهم اغفر لكاتبه، ولمالكه، ولجميع المؤمنين، آمين يا رب العالمين»[(١)].

الجزء الثاني منها:

يقع في (٢١٤) ورقة، وفي الورقة الواحدة وجهان، وفي كل وجه (٣١) سطراً، وفي السطر (١٥) كلمة تقريباً.

يبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق، باب: بدء الوحي، وعلامات النبوة...».

وينتهي بقوله من كتاب الوضوء، باب: بيان كون النوم في الوضوء: «نجز الجزء المبارك من شرح صحيح [مسلم] للشيخ الإمام، العالم العلاّمة، الحبر البحر، أوحدِ عصره، وفريدِ دهره، حلاَّلِ المشكلات، كشَّافِ المُعْضِلات، شيخ الإسلام الشيخي الشمسي،

(١) وهو نهاية المجلدة الثالثة من مطبوعتنا هذه.

الهرويّ، مَتَّع الله الإسلام والمسلمين ببقائه، وزاد في علوّه وارتقائه، في ثالث شهر جمادى الأوّل، على يدي أضعفِ عبادِ الله وأحوجهم، وأفقرِهم عبدِ الله بن محمود بن حسين الأيرندجاني، ثم المكراني، في تاريخ سنة ست وأربعين وثمان مئة بمدينة المصر، بمدرسة البرقوقية.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وقد كتبت العناوين الرئيسية من الكتب والأبواب والتنبيهات، وكلمة (وقوله) التي في بداية الكلمات المشروحة بخط كبير باللون الأحمر، في كلا الجزأين.

وقد سقط من الجزء الثاني مقدار لوحة كاملة، وفيها نهاية كتاب الإيمان وبداية كتاب الطهارة[1].

وقد جاء على طرة الجزء الأول والثاني: اسم الكتاب ومصنفه، وعليه ختم شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، ونقشه: وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه شرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢.

*** سادساً ـ بيان منهج التحقيق:**

١ ـ نسخ الأصل المخطوط بالاعتماد على النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة فيض الله بتركيا، والمؤلفة من جزأين، والتي رمزنا

---

(١) انظر: (٥/ ٨٨) من المطبوع.

لها بـ«الأصل»، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط، للتأكد من صحة النص وسلامته.

٣ ـ لما كانت النسخة الخطية المشار إليها تحتوي على جملة من التصحيفـات، فقد عَمَدْنا إلى ذكر الصـواب في النص بالاعتماد على شروح صحيح مسلم وكتب التراجم التي عوَّل عليها المصنف في شرحه ونقل عنها، والإشارة إلى الخطأ الواقع في النص عند الضرورة، مع إهمال ذكر الفروق البيِّنة الخطأ، وكذا تكرار بعض الجمل والكلمات.

٤ ـ إدراج نصوص أحاديث «صحيح مسلم» التي تكلم عنها المؤلف رحمه الله في هذا الشرح، وكذا إثبات تبويب الإمام النووي ـ رحمه الله ـ للأحاديث، وجعل هذا التبويب بين معكوفتين لتمييزه عن تبويب المؤلف رحمه الله.

٥ ـ ضبط الأحاديث بالشكل الكامل، ثم ترقيمها بالاعتماد على نسخة محمد فؤاد عبد الباقي.

٦ ـ ضبط الأحاديث النبوية والأشعار بالشكل شبه التام، وضبط ما أشكل من الألفاظ والكلمات الغريبة.

٧ ـ عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز وإدراجها برسم المصحف الشريف، وجعل العزو بين معكوفتين في صلب الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٨ ـ التعليق الضروري على النص وعدم الإطالة فيه، كتعليق على حديث موضوع، أو حكاية منكرة، والتعليق في المسائل الخلافية الكبرى، وتبيين ما عليه الجمهور، أو التعريف بما يخشى فيه الالتباس على كثير من الناس.

٩ ـ كتابة مقدمة للكتاب مشتملة على ترجمة المؤلف والتعريف بالكتاب.

١٠ ـ تذييل الكتاب بفهرس لأطراف الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس لأسماء الكتب والأبواب.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.





صور المخطوطات

الجزء الأول من شرح صحيح مسلم للإمام العلامة
الشيخ شمس الدين الهروي تغمده الله
برحمته وأسكنه فسيح جنته بمنه
وفضله وكرمه
آمين



٤٤٧

صورة غلاف الجزء الأول

من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا، والمشار إليها بـ (الأصل)

صورة اللوحة الأولى

من الجزء الأول من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا

صورة اللوحة الأخيرة

من الجزء الأول من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا



٤٤٧

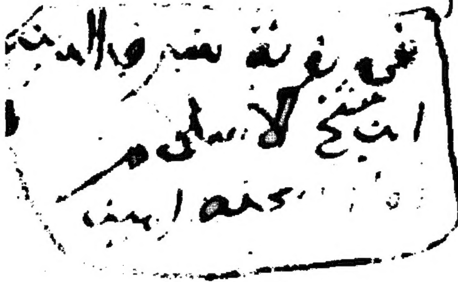
الجزء الثاني من شرح صحيح مسلم

للعالم العلامة

الشيخ شمس

الدين

الهروي





صورة غلاف الجزء الثاني

من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا

صورة اللوحة الأولى

من الجزء الثاني من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا

صورة اللوحة الأخيرة

من الجزء الثاني من النسخة الخطية لمكتبة فيض الله بتركيا